

أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن زكي بني أرشيد؛ لا نثق بجدية الحكومات في القيام بإصلاح سياسي حماس حركة تحرر وطني ومقاومة على أرض فلسطين

- لماذا تستهدف الحركة الإسلامية، وما هو

السبب في استهدافها برأيكم؟

■ يريدوننا حركة إسلامية منزوعة الدسم خالية من الأشواك، ليس لديها أي برامج معارضة إلا تحت السقف الحكومي؛ أي متماهية مع السياسات الحكومية. أعتقد أن السياسة الرسمية تعد المشهد لأحداث قادمة ربما تتوقعها من مثل قيام أمريكا بضرب إيران. هناك دواعٍ ودوافع أخرى تلمسها مثل الخوف المسكون لدى وجدان الساسة، وصناع القرار في الأردن من وجود حجم متمدّد ومتسارع للحركة الإسلامية، والمؤشرات الإقليمية تؤيد هذا الامتداد.

- يقال في الرسائل غير المباشرة لكم عبر المقالات

إنه يجب على الحركة الإسلامية أن تثبت ولاءها

للوطن، كيف تفهمون هذا وكيف تردون عليه؟

■ المشكلة في تحرير المصطلحات، هنالك عدة مصطلحات تطرح، مثل الولاء للوطن وثوابت الدولة الأردنية. وإذا وضعنا هذه المصطلحات على الطاولة نجد أن المقصود بالوطن والدولة الأردنية وثوابتها ليس الوطن وليس ثوابت الدولة الأردنية، وإنما السياسات الحكومية، وقانون منع الإرهاب يقول: «محاولة تغيير سياسة الحكومة يعتبر عملاً إرهابياً». فسياسة الحكومة بهذا التعريف أصبحت من ثوابت الدولة، وبالتالي محاولة تغييرها اعتداء على الوطن وثوابت الوطن. وعندئذ ستكون المعارضة قد فقدت مبرر وجودها. وعلى هذا يمكن أن تتهم أية قوة معارضة تحاول تغيير سياسة الحكومة على أساس أنها حركة إرهابية. وهناك من يعتبر اتفاقية وادي عربة من ثوابت الدولة الأردنية، وبالتالي لا يجوز التطاول عليها أو انتقادها، وهنا يحصل الاختلاف. نحن نعتقد أن ثوابت الدولة الأردنية والوطن والولاء له قد ثبتت في الدستور الذي يطالبوننا باحترامه، ونحن نطالبهم بالالتزام به بالحرف الواحد. عندما يتحدث الدستور عن الأردن باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، وقام على فلسفة الثورة العربية الكبرى التي تعتبر أن العرب كلهم أمة واحدة. وعندما ينص الدستور على أن دين الدولة الرسمي هو

- نبدأ حوارنا معكم من الأحداث المتسارعة على

الساحة الأردنية، كيف ينظر حزب جبهة العمل

الإسلامي للوضع الحالي بشكل عام في البلد، بعد كل

هذه الأحداث التي جرت؟

■ النظرة إلى الوضع الداخلي سواء كان على المستوى المحلي أم المستوى الخارجي لا يبشر بخير إذا استمرت السياسة الرسمية في اعتماد نفس المنهج الذي تعتمده في هذه المرحلة. وتحديداً إذا تحدثنا عن السياسة الداخلية، حيث هناك نوع من الاستفزاز للغالبية إن لم يكن لجميع قوى المجتمع الأردني، وفي الوقت الذي تستدعي فيه جهود الحركة الإسلامية وبشكل رسمي ومباشر لمواجهة تحديات ما يسمى بالتطرف والغلو والإرهاب والتكفير والعنف، تحاصر الحركة الإسلامية الوسطية المعتدلة الراشدة في أوائها وفكرها وحضورها وتاريخها. هذه المحاصرة تأتي في سياق عدة أشكال منها: الاستهداف المباشر كما جرى مع أزمة النواب أو الأزمة الحكومية التي صنعتها مع نواب الحزب، ثم جمعية المركز الإسلامي الخيرية. وسبق ذلك مسألة اتهام حماس بتهرب الأسلحة واستهداف المؤسسات والشخصيات الأردنية. وجاءت أيضاً المشروعات القانونية إلى مجلس النواب، وتقديرنا بأن المستهدف هو الحركة الإسلامية باعتبارها في مقدمة وطلبة القوى الوطنية الهادفة إلى إحداث التغيير والإصلاح في الأردن.

هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فنعتقد أن اصطفاة الأردن الرسمي مع الإدارة الأمريكية يضيف عزلة جديدة على الأردن الرسمي في دول المنطقة، فهناك مشكلة بين الأردن وسوريا، وبين الأردن والعراق، وبين الأردن ومعظم دول الخليج، وبين الأردن وإيران، وبين الأردن وحزب الله، وبين الأردن وحماس. وهنا أستحضر الدراسة التي تقدم بها مدير التوجيه المعنوي العميد أحمد المصاروة عندما تحدث وسأل أسئلة مشروعة، لمصلحة من تتبنى السياسة الأردنية هذه المواقف؟ سواء للتحالف مع حركة فتح لإفشال حركة حماس، أو بمواقف غير إيجابية تجاه سوريا.



يعتبر زكي سعد بني أرشيد

الأمين العام الرابع لحزب

جبهة العمل الإسلامي؛ الذراع

السياسية للإخوان المسلمين في

الأردن، بعد إسحق الفرحان وعبد

اللطيف عربيات وحمزة منصور،

ولكنه الأول من قطاع الشباب

الصاعدين إلى واجهة العمل

السياسي العام.

ورغم حداثة تبوئه لهذا الموقع، فقد

بدا موقف بني أرشيد - في أول اختبار

حقيقي له بعد انتخابه أميناً عاماً -

قويًا وواثقًا أمام السيل الجارف من

الروايات والتهمة حيث قوبل بحركة

معارضة كبيرة بغية إثنائه عن تسلّم

منصب الأمين العام لأكبر

الأحزاب الأردنية معارضة. كان

لفلسطين المسلمة»، هذا الحوار

الصريح والكاشف مع الأمين العام

لحزب جبهة العمل الإسلامي زكي

بني أرشيد.. فإلى التفاصيل؛